

دور الجامعة في تنمية المجتمع المغربي

قاضي خلف الله " طالب دكتوراه فلسفة جامعة وهران 2

تحت إشراف: أ.د محمد ريحان رشيدة

مخبر فلسفة، علوم وتنمية بالجزائر / جامعة وهران 2

ملخص المقال:

تقوم الجامعة في العصر الحالي بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي. ولقد شهدت المنطقة المغربية نموا متسارعا في أعداد الجامعات وفي أعداد الطلبة في كل جامعة. وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لمثل هذا النمو، إلا أن ذلك أدى أيضا إلى خلق صعوبات وتحديات كبيرة للتعليم الجامعي المغربي لا بد من مواجهتها، الشيء الذي يجعل وظائف الجامعة متعددة الجوانب ومتشعبة. وتتحدد هذه الوظائف في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية في كافة القطاعات، وفي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، والعمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.

الكلمات المفتاحية:

الجامعة- التنمية- المغرب العربي- التحديات- الحلول.

مقدمة:

تلعب الجامعات دورا هاما في تحريك عملية التنمية، وذلك لأن الجامعات هي من أرفع المؤسسات التعليمية التي يناط بها توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية فيه من متخصصين في مختلف مجالات التنمية، كما أنها تمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي حقيقي، إضافة إلى ذلك فإن الجامعات تسهم في التنمية الشاملة بما تقدمه للمجتمع من إمكانات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر. فالجامعة تبقى مركزا للإشعاع الفكري وتنمية الملكات والمهارات العلمية، رغم أن وظائفها تتحدد وفقا للمجتمعات التي تنتمي إليها¹. كما تعتبر قاطرة للتنمية، فإذا أرادت المجتمعات المغاربية أن تحقق نموا حقيقيا، وإقلاعا اقتصاديا متينا، فلا بد لها من الاهتمام بالتعليم. كما أن للجامعة وظائف أخرى تقوم بها، منها خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة. ومن الواضح أن هذه الوظائف متصلة ببعضها ومرتبطة ارتباطا وثيقا².

ومن غير شك أن النظام التعليمي المغاربي تواجهه العديد من الصعوبات، إذ أصبح من الضروري تحقيق الجودة في التعليم عبر مختلف مستوياته ومراحلها، لأننا نعيش في عصر لا يفلح فيه إلا الأقوى فكريا وعلميا ومعرفيا وتقنيا واقتصاديا. ولهذا أصبح لزاما علينا اليوم تحديث منظومته الثقافية ومنظومته التعليمية وبمراجعة برامج التعليم بما يتلاءم مع روح الثقافة الكونية ومناهج العلوم الحديثة³.

ولا يخفى على أحد أن التعليم العالي أو الجامعات تتحمل مسؤولية فريدة اتجاه الخدمة العامة في المجتمع، فعليه التزاما بأن يوسع من نطاق المشاركة العلمية، كما يعد التعليم مجالا من مجالات الإستثمارات في المجتمع، يساهم في تنمية وتطوير عقل وقدرات الفرد،

1 عيور عبد الرحمان، تطور التعليم الجامعي العربي، المعارف، الإسكندرية، ص3.

2 شبانه زكي محمود، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية، 1973، ص34 ص36

3 بحاج عسو، هل يرفض مجتمعنا الحداثة ؟ مقالة من مجلة فكر ونقد الالكترونية، العدد 76 ديسمبر 2007.

وفي إحداث التنمية الاجتماعية السريعة، مع ضرورة ربط برامج التعليم وخطته بالتغيرات التكنولوجية المعاصرة⁴. ويمكننا القول أن التعليم العالي ملزم بأن يسدد للمجتمع ما يحمله له من دين، يتمثل فيما يقدمه من مساعدات مادية.

ومن هنا تأتي أهمية التعليم العالي كونه سيظل أساس النهضة باعتباره ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة العصرية القائمة على الفكر المتطور الجديد، وعلى المشاركة المجتمعية في اطار الايمان المتزايد بأن التنمية البشرية هي إحدى الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيد من الاندماج مع العالم الخارجي، ويعزز من الانفتاح على الحضارات والثقافات بين المجتمعات وفي ضوء ذلك تبرز كثير من التساؤلات حول الجامعات ودورها في المجتمع ولعل من أهمها : ماهي أهمية الجامعة؟ هل ينبغي ان تقود المجتمع أم أن تتبعه ؟ ماذا يجب أن تفعله لتحقيق تنمية شاملة ؟

1/ الجامعة و المجتمع:

لقد أدى تطور المجتمعات من النمط التقليدي إلى آخر أكثر وأسرع تغيرا إلى ظهور تنظيمات غير الأسرة لأداء مهام أخرى منها وظيفة التعلم والتربية. فظهرت المدارس والجامعات وغيرها لتأخذ بنيات معينة وتضطلع بأداء وظائف خاصة.

وتوصلت البحوث في هذا العصر إلى أن مصير المجتمعات يتوقف على كيفية إعداد الأفراد تربويا وتعليميا. وتزايد الإدراك على أن هذا الأمر يرتبط بالتعليم الذي يهيئ الفرد والمجتمع، لمواجهة حقائق وديناميات عصر الثورة التكنولوجية المعتمدة على المعرفة المتقدمة، واستخدام المعلومات المتدفقة، والتي يعتبر العقل البشري أساسا وعمادا لها⁵.

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة

4 بالرابح محمد، آفاق التنمية في الجزائر، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية وهران، ص 69

5 مها عبد الباقي الجويلي، التربية والمجتمع، الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2001ص5.

في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث، وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه⁶.

هذا ويواجه العصر الحديث تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية، مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة. ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دورا هاما في خدمة المجتمع، وتتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته⁷.

إن الجامعة في أي مجتمع لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي متلازم ومترابط. كما أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، وهي علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتهدأ في أحيان أخرى، وهي في كلتا الحالتين تتأثر وتأثيرا مباشرا أو غير مباشرا بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه.

هذا و يرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تتفصل عن المجتمع، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبدا من فراغ، بل لكل إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة

6 العيسوي عبد الرحمن، تطوير التعليم الجامعي العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص10

7 مرسى محمد منير، التعليم الجامعي المعاصر، قضايا واتجاهاته، دار النهضة المصرية، 1977، ص24

المجتمع الذي توجد فيه. ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تتفصل عن مجتمعها وتتحصر داخل جدرانها تتقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها⁸.

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين)⁹. كما أنها تضم أعدادا كبيرة من النخب، ويفترض أن تكون إحدى طلائع المجتمع، كما يفترض أن تزود المجتمع بفريق كبير من المثقفين وطلّاعهم وإذا نظرنا إلى دور الجامعة التاريخي في الدول المتقدمة، وجدنا أنه كان دورا رائدا وفعالا في النهضة المختلفة التي شهدتها. أما الجامعات العربية فإنها تمر بمحنة لأسباب خارجية وداخلية.

إن التعليم العالي في البلدان العربية شديد البعد عن نظيره في البلدان المتقدمة، في المضمون وفي الدور الاجتماعي، وإن تشبه به شكلا، إلى درجة تلقي شكوكا قوية على إمكان لحاق الأول بالثاني على صراط مستقيم. فلم يصبح التعليم العالي في البلدان العربية شبيها بالنسق المتشبه به بما يكفي لاعتماد مفهوم "اللاحق".

ومن واجب المثقف العربي حماية الجامعة أو المشاركة في حمايتها من تداخل السلطات وغيره من المؤثرات السلبية. وهذا يعني أن يكون المثقف مناضلا، لا مفكرا فحسب.

فهل ناضل الجامعيون العرب نضالا كافيا في سبيل صيانة هذا المعبد الفكري وكرامته؟ إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هذا النضال الخارجي مدعوما بنضال داخلي، أي أن الجامعي يجب أن يتميز عن غيره من المواطنين بنوع القيم التي يسعى إليها¹⁰.

8 جمال الدين نادية، التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، مجلد 8، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر 1983، ص 75 .

9 محمد حربي حسن، دور الجامعة في تنمية بيئتها، مجلة الغدرة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990 ص 59.

10 خير الدين حسيب، رؤية في القضايا العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، أكتوبر 2008، ص 139 ص 140

لقد شهدت المنطقة العربية نموا متسارعا في أعداد الجامعات وفي أعداد الطلبة في كل جامعة. وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لمثل هذا النمو، خاصة إذا أخذ في إطاره التاريخي، فقد أدى أيضا إلى خلق صعوبات وتحديات كبيرة للتعليم الجامعي العربي لا بد من مواجهتها¹¹. فبعض هذه الصعوبات يعود إلى تبني النموذج الغربي الاستعماري، إذ أن التوغل الاستعماري داخل معظم هذه الدول لم يدخر جهدا لتحويل النماذج الثقافية (مدارس، تربية، برامج تكوين...) لهاته المستعمرات، لكن دون تجاوز الحد الذي قد يؤدي إلى نمو الوعي الوطني. وبقي كل ما يقوم به بغرض خدمة مصالحه المرتبطة بتلك البيئة¹².

ولا شك أن طول الفترة الاستعمارية التي عانت منها منطقة الدول المغاربية على غرار باقي الدول العربية، جعل من الصعوبة بمكان خلق منظومة للتعليم العالي كنموذج وطني دون اللجوء إلى تبني النموذج الغربي المستورد بعد حصولها على الاستقلال السياسي خصوصا من البلد المستعمر بدءا بالهيكل، ثم البرامج والمناهج مبتعدة بذلك عن خصوصيات ومتطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي الوطني.

إن التعليم في البلدان العربية لم يزل مقتديا بنماذج أجنبية لا ترتبط ارتباطا حقيقيا بالثقافة القومية وبمشكلات البيئة. فقد فشل في تكييف انتاج الجامعات مع الحاجات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية المحلية. وبقيت السياسة التعليمية بعيدة عن السياسية الاجتماعية وسياسة الموارد البشرية، وبقيت المدرسة والجامعة معزولتين عن هيكل المجتمع ووظائفه وحاجاته وغير مرتبطتين بقضايا الأمة والمجتمع¹³. ويبدو أن رجال السياسية قد اكتشفوا هذه الحقيقة أخيرا، ووعوا بأن قضية التعليم العالي، باتت تحديا حضاريا عندنا. يقول بوسنينة: " التحدي الثقافي الذي يتجسد بشكل خاص في قضية تعريب التعليم، حيث تؤكد

11 أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد 81 نوفمبر 1985، ص 60.

12 Dahmani.Mohamed: L'occidentalisation des pays du Tiers Monde (mythes et réalité). Edition Économica/Opu.1983. P 125.

13 حلباوي يوسف، الثقافة في الوطن العربي، مفهوما وتحدياتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1992، ص 229.

البحوث و الدراسات أن غربة التعليم العالي عن واقعه العربي، وضعف ارتباطه بقضايا التنمية، يمكن ارجاعها بالأساس إلى أنه تعليم مستورد من ثقافات أخرى في محتواه و لغته معا، و إذا كان من مهام التعليم العالي الأساسية تنمية الذاتية الثقافية وغرسها وتأكيدا من خلال محتويات مناهجه ولغة التدريس، فإن هذا الدور يكاد يكون مفقودا في العملية التربوية التي يمارسها التعليم العالي في الوطن العربي¹⁴

وقد كان النقص الكبير في هيئة التأطير سببا كافيا للجوء إلى الخبراء والأساتذة الأجانب، حيث أصبح في ما بعد على حساب الإطارات الوطنية، ولقد ساهم هذا الوضع بشكل أو بآخر في ما يعانيه التعليم العالي عموما والجامعي خصوصا.

الصعوبة الأخرى تتمثل في الحرية الأكاديمية، فصحیح أن هذه الأخيرة مسألة نسبية، تتفاوت قيمتها من دولة إلى أخرى، والأبعد من ذلك أن الدول الأكثر تقدما في حد ذاتها لا تكاد توفر الاستقلالية الأكاديمية بشكل مطلق وهذا راجع إلى سببين رئيسيين: أولهما أن الطابع الحكومي للجامعة جعلها في تبعية دائمة للسلطة الحكومية، لما تحتاجه من الهياكل الجامعية من دعم مالي وتجهيز، ومن ثم ضعف استقلاليتها بنيويا ووظيفيا.

أما السبب الثاني فهو الطبيعة التسلطية للأنظمة السياسية الحاكمة، فالواقع يثبت أن الدول المغاربية في مجملها لازالت تحت رحمة الحكم التسلطي الذي يقوم بتتصيب هيئات التدريس والتأطير وفق توجهاته وانتماءاته السياسية، مما أدى إلى سيطرة السياسي على العلمي¹⁵.

ورغم ضخامة الجهود التي بذلتها أغلب الدول المغاربية في مجال تعميم التعليم وتوسيع انتشاره وتوفير البنيات التحتية والموارد البشرية الضرورية لممارسته، فالمؤكد أن الإجماع حول إخفاق السياسة المغاربية في هذا المضمار حاصل بامتياز، إذ يقرّ به كافة

14 المنجي بوسنينة، رهانات القرن الجديد، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006، ص 89.
15 شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية و إشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011، ص 101 ص 102.

المغاربة ساسة وأصحاب القرار، وحتى عامة الناس، بما في ذلك الأشخاص البسطاء. فالجميع مقتنع بالوضعية المتردية للمنظومة التعليمية المغربية ومحدودية مردوديتها التنموية. إن إغراق الجامعات العربية بالأعداد الكبيرة من الطلبة يعود بدرجة كبيرة إلى عدم النجاح في خلق خيارات وأنظمة فعالة للتعليم المهني، خلال المرحلة الثانوية وبعدها. وفي مواجهة أعباء التدريس المرتفعة، تحوّل كثير من الجامعات إلى مدارس ثانوية كبيرة، وتخلّى معظم أعضاء هيئة التدريس وكلهم تقريبا من حملة الدكتوراه، عن متابعة نشاطاتهم البحثية بصورة مهمة. فرغم التجديد في أساليب التعليم، بقي هذا الأخير تلقينيا، يعتمد على التلقين ونقل المعلومات إلى الدارسين دون تعليمهم ودفعهم إلى استعمال امكانات، تدلّهم على التفكير والتفكير وحسب، وليس إلى ايجاد حلول لما وجدوه. وهكذا لم ينجح التعليم العربي في تنمية روح البحث والنقد والابتكار والقدرة على المبادرة وتمكين الافراد من التعلّم الذاتي واستثارة فضولهم إلى الاستكشاف العملي وملكة التحليل والمقارنة والبحث والنقاش¹⁶.

لقد أصبحت الجامعة عندنا- بل وفي جل مجتمعاتنا العربية- موسومة بالانعزالية والهامشية والجمود واجترار المنهجيات والأساليب المتقادمة في التلقين والإشراف والبحث والعمل الثقافي فغدت بفعل ذلك- حسب توصيف البعض- أشبه ما تكون بـ" القبور الحية"، أو الصروح الشكلية الفارغة التي يبدو وكأنه لم يعد لها من وظيفة أساسية سوى تلهية الشباب بماديات زمنية محددة وفي أحسن الظروف إتاحة الفرصة لهم- ضمن هامش حرية ملغومة- للقيام ببعض الأنشطة الثقافية أو السياسية التي غالبا ما تطبعها سمات الفوضى والاعتباطية والارتجال والتشتت وتضارب التيارات والمرجعيات الفكرية والدينية والإيديولوجية والسياسية.. التي تحاول أن تجعل من الجامعة معقلا لها، ومنطلقا لترويج طروحاتها ومواقفها المتضاربة¹⁷.

كما لوحظ أيضا هجرة كثير من حملة الدكتوراه من طلبة البعثات وعودتهم إلى بلدان دراستهم العليا. إن أولئك الذين سبق أن تلقوا تعليمهم العالي في أوروبا، وكثير منهم لا يعود،

16 حلباوي يوسف، النقانة في الوطن العربي، مفهومها وتحدياتها، المرجع السابق، ص230

17 مصطفى محسن، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية، تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار، مجلة فكر ونقد، العدد65، يناير2005.

فإنهم يجدون أنفسهم إذا عادوا إلى أقطارهم في بيئة غير علمية وداخل نظام تعليمي غير متطور، فيوضعون أمام خيارين: إما الانسحاب والهجرة إلى قطاع آخر أو إلى بلد آخر، وإما الاندماج في نفس البيئة والنظام فينقطعون بالتالي عن ركب التقدم العلمي¹⁸.

2/ دور الجامعة في التنمية:

البحث العلمي الجاد من ضمن رسالة الجامعات الأساسية، وليس هناك مكان آخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث، وذلك من منطلق أن المعلومات العلمية التي تقوم عليها مختبرات البحوث من الممكن أن تقدم خدمات تنموية شاملة للمجتمع وعلى الرغم من قناعة الجامعات بأهمية نتائج البحث العلمي المنجز في مراكز البحث أو المختبرات الجامعية، إلا أنه لا توجد استراتيجية فاعلة للبحث العلمي أو سياسة بحثية لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بالمتطلبات التنموية. ففي إطار ما يعانيه مجتمعنا المغربي، بل ومجتمعاتنا العربية عموماً، من غياب علاقة ممنهجة وثيقة وهادفة " بين (سلطة المعرفة) المفترضة في (خطاب) البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمال في المجتمع، على أن بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات..." في إطار غياب هذه العلاقة يفقد البحث العلمي، الذي يفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي والجامعي معقلاً له دوره التنموي والتحديثي الريادي، ووظيفته التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي وفي ترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام¹⁹.

إن الجامعة في العصر الحالي تقوم بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق فإنها تقوم بتقديم المعرفة ونشرها، لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحالي عصر الثورة العلمية، إذ عن طريق البحث العلمي يمكن أن تساهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية في كافة القطاعات.

18 الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، سبتمبر 1990، ص71

19 مصطفى محسن، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية، تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار، مقال من مجلة فكر ونقد، المرجع السابق.

يمكن القول إن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل دورها يتجلى في إخراج قيادات وكوادر جديدة، ولكي تقوم بدور أفضل في خدمة المجتمع لا بد لها ان تضع تصورا واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة، وهذا يقودنا إلى متطلبات وحاجات السوق التي تشكل جزءا أساسيا وحاسما من متطلبات وتنمية المجتمع الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغير وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بشكل متسارع²⁰، وعليه فان دور التعليم العالي في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطنا صالحا خادما لوطنه بالشكل الأمثل وليكون منافسا رابحا في أسواق العمل وإنما بجعل البحث العلمي الذي تتجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي احد أهم مدخلان لتنمية المجتمع سياسيا وتربويا واقتصاديا واجتماعيا، بالإضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من اجل تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية... الخ، وهذا يتطلب طبعا تغيير الأسس التقليدية التي يركز عليها التعليم العالي، ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات تطوير ومهارات الموارد البشرية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات في سوق العمل مما يجعل التعليم العالي قادرا على التأثير الجدي في المجتمع عبر تطوير العمل البحثي وتكوين المعرفة وانتاجها ثم نقلها إلى المجتمع لكي تصب في خدمة الإنسان والمواطن والوطن والأمة، فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي²¹.

وتعتمد التنمية على عوامل عديدة من ضمنها رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني، والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع²². غير أن احتياجات التنمية لا تنحصر في المستلزمات المادية للمشروعات،

20 مجدي ابراهيم ، تطوير التعليم العالي عصر العولمة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2000 ، ص 32 فما فوق
21 ابو هلال واخرون ، مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، سلسلة تقارير الابحاث رقم 9 نابلس، 1998 ، ص84 ص89
22 الحبيب فائز إبراهيم، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، الرياض 1985، ص158

ولكنها تعتمد أساساً على القوى البشرية اللازمة لهذه المشروعات، وذلك من منطلق أن مشروعات التنمية تتوقف إلى حد بعيد على توفير احتياجاتها من الأفراد وفق مستويات المهارة المطلوبة.

إن المفهوم الشامل للتنمية يؤكد على أنها العملية المجتمعة الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ويحظى التعليم الجامعي بدور متميز لكونه أحد الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية²³.

والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي كلاهما يلتقيان في الإنسان بوصفه محورا لهما، فالتعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، أي دورها يتمثل في تكوين وتأهيل العنصر - الرأسمال البشري - علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا²⁴، والتنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه وتسعى أن تتيح له التقدم، والتنمية الشاملة لا تكون فعالة من غير جهود التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية، وذلك باعتبار أن التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع هي الصيغة المناسبة لتقدم المجتمع، وكما أن التعليم الجامعي يحقق متطلبات التنمية، فإنه في مقابل ذلك نجد بأن خطط التنمية تؤثر في النظام الجامعي وذلك للارتباط الوثيق بين التعليم الجامعي والتنمية من جهة، ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة القادرة على تحقيق أهداف التنمية من جهة أخرى.

ويتوقف نجاح التنمية الشاملة على فعالية التخطيط في تنمية الموارد البشرية، وذلك من منطلق أن العنصر البشري، وما يمتلكه من طاقات خلاقية يعتبر عاملاً لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، بل هو الأساس في عملية التنمية باعتباره العنصر الإنتاجي الأول، وهذا ما أكدته دراسات عديدة أجريت في الدول المتقدمة صناعيا²⁵.

23 عبد الجواد نور الدين، متولي مصطفى محمد، واقع التنمية وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية الاحتياجات، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض 1475هـ، ص 74.

24 مصطفى محسن، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية، تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار، مقال من مجلة فكر ونقد، المرجع السابق.

25 مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، 1981 م، ص 15

اذن الفهم التتموي والمستقبلي للتعليم العربي عامة والمغاربي بوجه خاص يجعلنا نبدأ من الآن في التفكير والتخطيط للمستقبل التعليمي حتى نتفادى الأزمات التي ستمر بالمنظومة التعليمية، وحتى لا نجد أنفسنا مضطرين فجأة لإحداث تغييرات لا مفر منها في نظامنا التعليمية، وبدون سابق تخطيط. فخياراتنا الاستراتيجية تتحدد منذ اليوم، وإن لم نبدأ من اليوم في عملية تقويم المنظومة التعليمية والتخطيط الاستراتيجي لها، حيث لا يزال أمامنا فسحة من الوقت للاختيار بين القرارات والبدائل المتاحة لنا الآن بسهولة، فإن التغير سوف يفرض علينا سواء أردنا أم لم نرد وتصبح كل محاولتنا غير مجدية، ونفاجأ بالوصول إلى نقطة الكارثة²⁶. وعليه فإن تنمية التعليم لا تحصل دون تنمية المجتمع، فتنمية المجتمع هو تنمية المعرفة وامتلاكها، وتنمية المجتمع هو الانتقال من المستهلك إلى المنتج، وهذه نقطة هامة مغيبة في منظومتنا التعليمية.

إن تأهيل مختصي التنمية، يجب أن يكون تأهيلا نوعيا يتجاوز تخريج الأطر التقليدية من برامج ومناهج وطرائق ووسائل منتقاة ومتطورة، يقول "الدكتور محمد عابد الجابري" في "إشكالية الفكر العربي المعاصر" "إذا كان نظام التعليم في الوطن العربي يشكو ضعفا خطيرا في الكيف فليس ذلك راجعا إلى اتساعه وانتشاره الأمر الذي تكذبه الإحصاءات بل هو راجع، أولا وأخيرا إلى تخلف مناهجه وضعف مضامينه. إن تعليميا يقوم على التلقين بدل البحث، ويعتمد الذاكرة بدل الفهم، والتسليم بدل النقد، وممارسة السلطة بدل تحريك المواهب وتشجيع المبادرات... الخ. إن تعليميا هذا منهجه تعليم متخلف تماما ينتمي إلى قرون خلت وبالتالي فهو لا ينتج ولا يستطيع أن ينتج العقول القادرة على مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل"²⁷.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، نحن نعرف أن مشكل التعليم في بلدنا مشكل له تاريخ يمتد إلى بداية الاستقلال، فلا بد في من يتقلد مسؤولية الإشراف عليه من أن يلم بهذا التاريخ حتى يتجنب تكرار التجارب الفاشلة. إن أي إصلاح للتعليم لا يمكن أن يكون إلا في

26 زاهر ضياء الدين، التعليم العربي وثقافة الاستدامة، سلسلة كراسات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2003، ص63

27 الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، المرجع السابق ص72

إطار نوع من الاستمرارية، فالمسألة تتعلق بأجيال تقضي سنوات في إطار معين فلا يجوز القفز بها إلى إطار آخر قفزا، بل لابد من المرحلية في هذا الميدان²⁸.

فالخطوات التي خطاها الوطن العربي في هذا الميدان لا تزال في مراحل نشوء وبناء، ولم تصل إلى المرحلة التي تمكنها من تحريك عملية التنمية والسيطرة عليها، فالأمر لا يزال في بدايته. وتسخير العلم والبحث والتطوير لخدمة جهة التنمية أمر لم يستقم بعد بكامل أبعاده، لدى العديد من متخذي القرارات والعديد من القائمين على أمور التنمية والتخطيط. وهناك تدابير عديدة يجب اتخاذها للتوصل أخيرا إلى مرحلة تنموية مقبولة تشكل الحلقة الموصلة بين المنظومة العلمية وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية²⁹.

إنه لمن العسير أن نبني تعليما مغاريا متميزا في مراجعه الفكرية وفي ثوابته الثقافية وفي أهدافه البعيدة وفي لغته ومنهاجه دون أن نبذل جهدا دؤوبا على أمد عريض في ميدان البحث العلمي، تعميقا للإحاطة بجوانب الواقع الفكري والاجتماعي وتجديدا لقراءة التاريخ، وتحقيقا للعناوين الكبرى من تراثنا، واكتسابا لما يستجد كل يوم من الفتوحات الفكرية وتداركا لما بيننا وبين أمم الغرب من أماد في السبق³⁰.

ختاما نقول ان أهمية التنمية تكمن في التعليم باعتباره نقطة الإنطلاق الضرورية للتغيير والتطور والنهضة الحضارية، حيث يسهم التعليم في بناء المجتمع من خلال تعليم الأفراد كيفية التصرف كمواطنين مثقفين ومتعلمين داخل دولتهم، بالإضافة إلى مساهمته في توجيههم إلى الانتماء والوطنية داخل الدولة والمجتمع، كما أنه يسهم في بناء المجتمع من خلال تعليم أفرادهم كيف يكونوا منتجين من خلال التدريب العملي والتعليم المتخصص لأداء الوظائف الفردية والأعمال الأساسية التي تسهم في بناء المجتمع وتطوره. كل ذلك معناه أن اعطاء الأولوية للتعليم في العملية التنموية يكون أجيالا قادرين على تخليص التنمية من التبعية.

28 الجابري محمد عابد، حوار حول قضايا التعليم بالمغرب، التعريب، وحدة الوزارة، بطالة الخريجين، مجلة فكر ونقد، النسخة الالكترونية، العدد 24 (12)، ديسمبر 1999.

29 حلباوي يوسف، النقانة في الوطن العربي، مفهوما وتحدياتها، المرجع السابق، ص 205

30 الفيلاي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة بيروت 2005، ص 148

المراجع:

- 1/ عيور عبد الرحمان، تطور التعليم الجامعي العربي، المعارف، الإسكندرية.
- 2/ شبانه زكي محمود، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية، 1973.
- 3/ بحاج عسو، هل يرفض مجتمعنا الحداثة ؟ مجلة فكر ونقد الالكترونية، العدد 76 ديسمبر 2007
- 4/ بالرابح محمد، آفاق التنمية في الجزائر، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية وهران.
- 5/ مها عبد الباقي الجويلي، التربية والمجتمع، الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2001 .
- 6/ العيسوي عبد الرحمن، تطوير التعليم الجامعي العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 7/ مرسي محمد منير، التعليم الجامعي المعاصر، قضايا واتجاهاته، دار النهضة المصرية، 1977.
- 8/ جمال الدين نادية، التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، مجلد 8، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر 1983.
- 9/ محمد حربي حسن، دور الجامعة في تنمية بيئتها، مجلة الغدرة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990.
- 10/ خير الدين حسيب، رؤية في القضايا العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، أكتوبر 2008.
- 11/ أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي، المستقبل العربي، العدد 81 نوفمبر 1985.

- 12/ حلباوي يوسف، الثقافة في الوطن العربي، مفهوما وتحدياتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1992.
- 13/ المنجي بوسنينة، رهانات القرن الجديد، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2006.
- 14/ شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011.
- 15/ مصطفى محسن، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية، تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار، مجلة فكر ونقد، العدد 65، يناير 2005.
- 16/ الجابري محمد عابد، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، سبتمبر 1990.
- 17/ مجدي ابراهيم ، تطوير التعليم العالي عصر العولمة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2000.
- 18/ ابو هلال واخرون ، مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، سلسلة تقارير الابحاث رقم 9 نابلس، 1998.
- 19/ الحبيب فائز إبراهيم، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، الرياض 1985.
- 20/ عبد الجواد نور الدين، متولي مصطفى محمد، واقع التنمية وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية الاحتياجات، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض 1475هـ.
- 21/ مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، 1981 .
- 22/ زاهر ضياء الدين، التعليم العربي وثقافة الاستدامة، سلسلة كراسات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 2003.

- 23/ الجابري محمد عابد، حوار حول قضايا التعليم بالمغرب، التعريب، وحدة الوزارة،
بطالة الخريجين، مجلة فكر ونقد، النسخة الالكترونية، العدد 24 (12)، ديسمبر 1999.
- 24/ الفيلاي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة
العربية، الطبعة الثالثة بيروت 2005.
- / Dahmani.Mohamed: L'occidentalisation des pays du Tiers 25
Monde (mythes et réalité). Edition Economica/Opu.1983.